الأمم المتحدة S/PV.9896

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9896**

الخميس، 10 نيسان/أبريل 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد بونافون	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيدة سبنسر – كوكر
	الصومال	السيد محمد يوسف
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بارماناند
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جامبرت – غراي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شيا
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

25-09444 (A)

وثيقة ميسّرة

الرجاء إعادة التدوير

افتُتحت الجلسة الساعة 10/10.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل والجمهورية العربية السورية وتركيا وليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام؛ والسيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد الخياري.

السيد الخياري (*تكلم بالإنكليزية*): منذ سقوط حكومة الأسد السابقة في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، يتم إطلاع مجلس الأمن بانتظام على الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974، كما سيسمع الأعضاء من وكيل الأمين العام لعمليات السلام جان – بيير لاكروا. وكان الأمين العام واضحاً في إدانته لجميع الأعمال التي تتعارض مع الاتفاق.

وأُبلغ عن مئات من الغارات الجوية الإسرائيلية في جميع أنحاء سورية منذ 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، في الجنوب الغربي والساحل السوري وشمال شرقي سورية ودمشق وحماة وحمص. وأكد الجيش الإسرائيلي علنًا أنه بنى عدة مواقع في المنطقة العازلة في الجولان. كما تحدث مسؤولون إسرائيليون عن نية إسرائيل البقاء في سورية "في المستقبل المنظور". ولا يمكن عكس هذه الحقائق على أرض الواقع بسهولة. وهي تهدد بالفعل عملية الانتقال السياسي الهش في سورية. وفي الآونة الأخيرة، وكما أبلغت البعثة الدائمة السورية المجلس في 7 نيسان/أبريل، وردت تقارير في فجر يوم 3 نيسان/أبريل تفيد بأن إسرائيل شنت عدة غارات جوية في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك في دمشق ومطار حماة العسكري و مطار طياس العسكري، المعروف أيضا باسم مطار التيفور T4 العسكري، في حمص. وأفادت التقارير بأن الهجمات الإسرائيلية المتزامنة في درعا أسفرت عن وقوع تسعة ضحايا من المدنيين.

وقد أدانت السلطات السورية المؤقتة هذه الهجمات ووصفتها بأنها انتهاك صارخ للقانون الدولي والسيادة السورية ومحاولة لزعزعة استقرار سورية. وأود أيضاً أن أذكّر بإشارات سابقة لسلطات دمشق، كما نُشر في العديد من وسائل الإعلام، إلى أنها لا تشكل تهديدا لجيرانها وأنها تهدف إلى تحقيق السلام على حدودها.

ونُقل عن وزير الدفاع الإسرائيلي في 3 نيسان/أبريل وصفه للضربات الجوية الأخيرة في سورية بأنها تحذير للمستقبل، قائلا إن إسرائيل لن تسمح بأن تصبح سورية تهديداً لمصالح إسرائيل الأمنية.

وبالنظر إلى هذه التطورات، أود أن أشير إلى البيان الرئاسي الصادر عن المجلس في 14 آذار/مارس (S/PRST/2025/4) الذي أكد من جديد التزام المجلس القوي بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. كما دعا البيان جميع الدول إلى احترام هذه المبادئ والامتناع عن أي عمل أو تدخل قد يزيد من زعزعة استقرار سورية. وتزداد أهمية التزام المجلس بسيادة سورية ووحدة أراضيها يوماً بعد يوم. ويجب دعم وحماية فرصة سورية في تحقيق الاستقرار بعد 14 عاماً من النزاع، وذلك من أجل مصلحة السوريين والإسرائيليين على حد سواء. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق السلام والأمن الإقليميين.

أود أن أختتم بالتذكير بالبيان الذي أدلى به المبعوث الخاص بيدرسن في 3 نيسان/أبريل بشأن التصعيد العسكري الإسرائيلي، ومفاده أن هذه الأعمال تقوض الجهود الرامية إلى بناء سورية جديدة تعيش في سلام مع نفسها ومع المنطقة وتزعزع استقرار سورية في وقت حساس. إن سورية تقف عند مفترق طرق وتستحق فرصة لمواصلة العمل من أجل انتقال سياسي شامل للجميع على نحو يُمّكن الشعب السوري من تجاوز النزاع وإنعاش اقتصاده وتحقيق تطلعاته المشروعة والمساهمة في الاستقرار الإقليمي. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تؤدي الإجراءات والمكاسب الأمنية قصيرة الأجل والتكتيكية إلى عرقلة آفاق اتفاق السلام بين الجارتين والاستقرار طويل الأجل على حدودهما المعترف بها دوليًا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالفرنسية*): أشكر مجلس الأمن على إعطائي هذه الفرصة لإطلاع الأعضاء على الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وتنفيذ ولايتها.

(تكلم بالإنكليزية)

لا تزال الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك منذ مشاورات مجلس الأمن المغلقة بشأن القوة في 19 آذار/مارس، مضطربة ولا تزال المنطقة تشهد انتهاكات كبيرة لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974، مع دخول جيش الإسرائيلي المنطقة العازلة منذ 8 كانون الأول/ديسمبر 2024. ويحتل جيش الدفاع الإسرائيلي حاليًا 12 موقعًا أقامها على الجانب برافو – 10 مواقع في المنطقة العازلة وموقعان في منطقة الحد من الأسلحة في محيط خط برافو. كما يواصل الجيش الإسرائيلي بناء عوائق لعرقلة الحركة على طول خط وقف إطلاق النار. وفي عدة مناسبات، حلقت طائرات تابعة له عبر خط وقف إطلاق النار وطائراته المروحية في المنطقة العازلة.

ويواصل الجيش الإسرائيلي أيضًا فرض بعض القيود على تنقل أفراد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وفريق مراقبي الجولان في المنطقة العازلة. كما تستمر القيود التي يفرضها على تنقل الأشخاص المقيمين في المنطقة. وقد احتج السكان في بعض المناطق على الاضطراب الناجم عن أنشطة الجيش

الإسرائيلي، بما في ذلك تعطيل الزراعة واعتقال المدنيين ومصادرة أعداد كبيرة من الماشية. وقد نقلنا هذه الشواغل إلى محاورينا الإسرائيليين. كما ناشد بعض السكان قوة مراقبة فض الاشتباك أن تطلب من الجيش الإسرائيلي مغادرة قراهم.

(تكلم بالفرنسية)

وفي هذه البيئة العملياتية الصعبة، يواصل أفراد قوة مراقبة فض الاشتباك، بأقصى ما في وسعهم وبدعم من فريق مراقبي الجولان، الاضطلاع بالأنشطة الموكلة إليهم، وهي مراقبة المنطقة العازلة وخط وقف إطلاق النار من مواقعهم، فضلاً عن القيام بدوريات والإبلاغ عن التطورات. وأود عرض آخر المستجدات حول تطورات الحالة الأمنية في منطقة عمليات قوة مراقبة فض الاشتباك.

فعلى مدى الأسابيع القليلة الماضية، رصد أفراد القوة عدة انفجارات على الجانب برافو ويعتقدون أنها نشاط حركي كبير يتعلق بجهود الجيش الإسرائيلي "لنزع السلاح في جنوب سورية".

(تكلم بالإنكليزية)

في 27 آذار/مارس، وفي أعقاب هجوم شنه الجيش الإسرائيلي على موقع في منطقة الحد من الأسلحة، ذكر الجيش الإسرائيلي أنه "خلال نشاط مخطط للجيش الإسرائيلي، أطلق عدد من المسلحين النار من كويا على قوات الجيش الإسرائيلي" و "أرسل الجيش الإسرائيلي جهازاً جوياً لمسح المجال الذي هاجمه الجهاز الجوي".

وفي الآونة الأخيرة، في وقت مبكر من صباح يوم 3 نيسان/أبريل، لاحظ أفراد قوة مراقبة فض الاشتباك في المنطقة العازلة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في مركبات تتحرك في اتجاه الجنوب الشرقي على الجانب برافو. وفي وقت لاحق، سمع أفراد قوة مراقبة فض الاشتباك دوي عدة انفجارات في الجزء الجنوبي من منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو وشاهدوها. وقدرت قوة مراقبة فض الاشتباك أن هذه الانفجارات ناتجة عن تأثير نيران مدفعية الجيش الإسرائيلي، ومن المرجح أن تكون في نوى وتسيل. وفي 3 نيسان/أبريل، أبلغ الجيش الإسرائيلي قوة مراقبة فض الاشتباك بما يلي:

"في الساعات القليلة الماضية، ضرب الجيش الإسرائيلي القدرات العسكرية المتبقية في مناطق القاعدتين العسكريتين السوريتين حماة و T4، فضلا عن بنية تحتية عسكرية إضافية في منطقة دمشق. وسيواصل الجيش الإسرائيلي العمل على للقضاء على أي تهديد لمواطني دولة إسرائيل".

وبالإضافة إلى ذلك، أفادت مصادر مفتوحة في 3 نيسان/أبريل بوقوع حوادث اشتبك فيها سكان في درعا، بما في ذلك تسيل ونوى، مع قافلة للجيش الإسرائيلي حاولت دخول البلدتين، مما أجبر القافلة على التراجع تحت غطاء جوي للجيش الإسرائيلي.

وتواصل قوة مراقبة فض الاشتباك الاتصال بالطرفين وتناقش معهما مسائل محددة تؤثر على عمليات القوة وبشأن الشكاوى التي ينقلها السكان في المنطقة العازلة إلى القوة. وفي تواصلهم مع قيادة قوة مراقبة فض الاشتباك، أعاد مسؤولون كبار في الجيش الإسرائيلي التأكيد على أن وجودهم في المنطقة العازلة

ضروري لتأمينها ممن وصفوهم بـ"العناصر الإرهابية" وأكدوا أن إسرائيل ليس لديها أي أطماع إقليمية في سورية. وأكدوا مجددًا توقعات إسرائيل بنزع السلاح من المنطقة الواقعة جنوب غرب دمشق.

وعلى الجانب برافو، تعمل قوة مراقبة فض الاشتباك لتعزيز آلية التنسيق الخاصة بها من خلال ترتيبات اتصال جديدة مع السلطات السورية. ويشمل ذلك تعزيز بروتوكولات تبادل المعلومات والاجتماعات التشاورية المنتظمة.

ولا يزال من الأهمية بمكان أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب اتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام 1974، بما في ذلك إنهاء جميع أشكال الوجود غير المأذون به في المنطقة العازلة ومنطقة تحديد الأسلحة، وكذلك الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يقوض وقف إطلاق النار والاستقرار في الجولان السوري. وينبغي ألا توجد في المنطقة العازلة أي قوات أو أنشطة عسكرية باستثناء تلك التابعة لقوة مراقبة فض الاشتباك. وجميع الإجراءات التي تتعارض مع الاتفاق غير مقبولة. ويجب أن تتمتع القوة بحرية التنقل في منطقة عملياتها. ونحن نولي أولوية قصوى لحرية تنقل وسلامة وأمن أفراد قوة مراقبة فض الاشتباك وفريق مراقبي الجولان أثناء قيامهم بالمهام الموكلة إليهم.

(تكلم بالفرنسية)

ختاماً، إنني أعوّل على استمرار تعاون الطرفين لضمان أن تتمكن القوة من تنفيذ ولايتها بالكامل. فلا تزال قوة مراقبة فض الاشتباك ضرورية لاستقرار الجولان والمنطقة. ونحن ممتنون لمجلس الأمن على دعمه المستمر للقوة، وأكرر أن هذا الدعم ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى في هذه الأوقات الصعبة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائدا واحد (مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الموسعة)، وهي سيراليون والصومال وغيانا وبلدي، الجزائر.

نود في البداية أن نشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا والأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطتيهما القيّمتين.

تعرب مجموعة (3+1) عن قلقها إزاء التصعيد العسكري الإسرائيلي في سورية، والذي يحدث في فترة حرجة من تاريخ سورية، مفاقماً الحالة الهشة أصلاً في البلد. وقد أُفِدنا بأن الغارات الجوية الأخيرة أسفرت عن وقوع تسع إصابات في صفوف المدنيين وألحقت أضراراً بالبنية التحتية المدنية. وتدين مجموعة 3+1 بشدة تلك العمليات العسكرية. فهي تنتهك القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفقرة 4 من المادة 2، التي تحظر التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة.

وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية ضمان الاحترام الكامل لسيادة سورية وسلامة أراضيها. ونردد أيضاً قلق المبعوث الخاص من أن مثل هذه الأعمال تقوض الجهود الرامية إلى بناء سورية جديدة تعيش في سلام مع نفسها ومع المنطقة. ومن الأهمية بمكان تسليط الضوء على أن سورية لم تهدد إسرائيل ولم تهاجمها. وعلاوة على ذلك، يجب أن نعترف بأن استمرار العنف يفاقم الأزمة الإنسانية التي أدت بالفعل إلى نزوح الملايين وتركت عدداً لا يحصى من الأشخاص الآخرين في حاجة ماسة إلى المساعدة. ومن الضروري التأكيد مجدداً على ضرورة حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية على السواء، وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

وتشعر مجموعة 3+1 أيضاً بالقلق إزاء التبعات التي قد تنجم عن تدمير القدرات العسكرية السورية على استقرار البلد وقدرته على ضمان الأمن ومكافحة الإرهاب بفعالية. وتعيد مجموعة 3+1 التأكيد على التزامها الثابت بوحدة سورية وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها. ويجب على الجميع احترام هذه المبادئ مهما كانت الظروف. فاحترام القانون الدولي ليس مسألة اختيار بل التزام. وتساهم الأعمال التصعيدية التي تقوم بها إسرائيل، إلى جانب التصريحات التحريضية للمسؤولين الإسرائيليين حول وجود قواتهم "إلى أجل غير مسمى" على الأراضي السورية، في زعزعة الاستقرار وتهديد السلام والأمن الإقليميين. ولذلك فإن مجموعة 3+1 تدعو إلى ما يلي.

أولاً، ندعو إلى الوقف الفوري للهجمات ضد البنية التحتية في سورية. فهذه الأعمال تزعزع استقرار البلد وقد تتسبب في زيادة الاضطرابات والنزاع فيما بين البلدان المتجاورة.

ثانياً، ندعو إلى الاحترام الكامل لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بمنطقة الفصل. وفي هذا الصدد، نشدد على أنه ينبغي ألا تكون هناك أي قوات عسكرية أو معدات عسكرية أو أفراد في منطقة الفصل غير أفراد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

ثالثاً، ندعو إلى إنهاء التوغل الإسرائيلي والانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلة من الأراضي السورية. ونشدد على أن مرتفعات الجولان أرض سورية محتلة، على النحو الذي أعاد تأكيده القرار 497 (1981). ويجب على مجلس الأمن التمسك بقراراته وضمان امتثال جميع الأطراف لها بشكل كامل.

وتقف مجموعة 3+1 على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء لضمان التوصل إلى حل سلمي للأزمة المستمرة في سورية، مع إعطاء الأولوية لاحتياجات الشعب السوري وتطلعاته. وازدهار سورية أمر حاسم لاستقرار المنطقة بأسرها. ويجب أن يدين المجتمع الدولي أي أعمال تقوم بها جهات خارجية تعرِّض أمن سورية للخطر. إن إعادة بناء سورية تتطلب الاستثمار في الحوار وليس الجزاءات؛ وتعزيز التعاون وليس العدوان؛ والدعم الثابت، وليس التخلي. ويجب على المجتمع الدولي أن يستجيب لدعوات الشعب السوري من خلال حشد الموارد اللازمة ورفع الجزاءات الانفرادية وتقديم الدعم المطلوب لسورية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والأمين العام المساعد الخياري على إحاطتيهما.

في كانون الأول/ديسمبر 2024، وبذريعة القيام بـ "عملية محدودة ومؤقتة"، نشرت إسرائيل قواتها في منطقة الفصل بين إسرائيل وسورية، وأبقت على هذا الانتشار حتى يومنا هذا. وخلال تلك الفترة، شن الجيش الإسرائيلي بشكل متكرر غارات جوية على سورية، لإنشاء منطقة «منزوعة السلاح» في جنوب سورية. وفي الأسبوع الماضي، شنت إسرائيل غارات جوية على عدة أهداف داخل سورية، متسببةً في وقوع خسائر بشرية كبيرة وأضرار في المنشآت. إن أفعال إسرائيل تنتهك بشدة القانون الدولي وتنتهك سيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها. وندين هذه الأعمال ونحث إسرائيل على وقف هذه الهجمات فوراً والانسحاب من الأراضي السورية في أقرب وقت ممكن. وينبغي احترام اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974، وضمان تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

إن الحالة في سورية تشهد حاليا مرحلة تتسم بالأهمية والحساسية. إن الانتقال السياسي السلس هو مفتاح استعادة السلام والاستقرار في سورية وينبغي أن يكون الهدف الأساسي للجهود المشتركة لجميع الأطراف. ونأمل أن تتبع السلطات السورية المؤقتة المبادئ المنصوص عليها في القرار 2254 (2015) وأن تنخرط في حوار ومشاورات واسعة النطاق مع جميع قطاعات المجتمع السوري من أجل النهوض بعملية سياسية شاملة. في هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى دعم عمل المبعوث الخاص بيدرسن والتعاون معه بنشاط. ونحث السلطات السورية المؤقتة على المضي قدماً في التحقيق بطريقة شفافة ومسؤولة في أعمال العنف التي حدثت في المنطقة الساحلية ونشر نتائج التحقيق في الوقت المناسب، تحت إشراف المجتمع الدولي.

كما أود أن أؤكد مرة أخرى أنه ينبغي على السلطات السورية المؤقتة أن تفي بالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب وأن تتخذ تدابير حاسمة لمكافحة جميع المنظمات الإرهابية التي أدرجها مجلس الأمن، بما في ذلك الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية.

منذ اندلاع الجولة الحالية من النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، ما برح الشرق الأوسط عن كونه غارقاً في اضطرابات شديدة. وفي الآونة الأخيرة، تجاهلت إسرائيل المعارضة القوية من المجتمع الدولي واستأنفت عملياتها العسكرية في غزة، مما يشكل المزيد من التحديات للأمن والاستقرار الإقليميين. وهذا يقلقنا بالغ القلق.

إننا نحث جميع الأطراف المعنية على التزام الهدوء وضبط النفس، والتخلي عن هوس استخدام القوة، والامتناع عن الأعمال التي تزيد من حدة التوترات الإقليمية، والعودة إلى المسار الصحيح للتسوية السياسية لحل الخلافات من خلال الحوار والتفاوض. يجب على المجتمع الدولي، لا سيما البلدان المؤثرة، تكثيف الجهود الدبلوماسية وتأدية دور نشط ومسؤول في التسوية السياسية للنزاع. والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة بذل جهود دؤوبة لتعزيز السلام والاستقرار على المدى الطويل في سورية واستعادة السلام والهدوء في الشرق الأوسط.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العاجلة بطلب من الجزائر والصومال رداً على موجة العدوان الإسرائيلي التي شُنت مؤخراً على الجمهورية العربية

السورية. كما نشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا والأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطتيهما.

وتشعر باكستان بقلق بالغ إزاء الهجمات الإسرائيلية المستمرة والمتصاعدة على الأراضي السورية ذات السيادة. تمثل هذه الضربات انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974.

وقد تسببت الضربات الجوية الأخيرة التي استهدفت مواقع متعددة في سورية، بما في ذلك البنية التحتية المدنية والمراكز الحضرية، في وقوع ضحايا من المدنيين وهي تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. تزيد هذه الأعمال من تقويض سعي سورية إلى تحقيق الاستقرار السياسي وأهداف المصالحة الوطنية التي يدعمها المجلس والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً. ونردد إدانة المبعوث الخاص بيدرسن القوية لهذا التصعيد العسكري. وكما ذكر عن حق، فإنها تقوض الجهود الرامية إلى بناء سورية جديدة تعيش في سلام مع نفسها ومع المنطقة. ويجب أن يؤخذ تحذيره على محمل الجد.

إننا نشهد نمطاً مقلقاً للغاية: استمرار العدوان العسكري الإسرائيلي غير المبرر والانتهاكات المتكررة لاتفاق فض الاشتباك والوجود العسكري غير القانوني في منطقة الفصل، والإعلانات الصريحة عن احتلال غير محدد المدة. يجب إدانة هذا التجاهل الصارخ لوحدة سورية وسيادتها وسلامة أراضيها بشكل لا لبس فيه.

كما سلّط تقرير الأمين العام الأخير (S/2025/154) الضوء على القيود الإسرائيلية التي أعاقت بشدة قدرة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على الوفاء بولايتها، بما في ذلك الدوريات المخطط لها وحرية التنقل. لا يزال اتفاق فض الاشتباك لعام 1974 ملزماً. وينبغي ألا يكون لأي قوة باستثناء قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وجود عسكري بين خطي ألفا وبرافو. وأي انتهاك من جانب واحد لذلك الاتفاق هو أمر غير مقبول.

ويجب احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية احتراماً كاملاً. لا يزال احتلال إسرائيل للجولان السوري غير قانوني، وهو باطل ولاغٍ بموجب القرار 497 (1981). ويجب أن يطالب المجلس بانسحاب إسرائيل الكامل من مرتفعات الجولان المحتلة. لا يمكن لمجلس الأمن أن يسمح للأعمال العسكرية غير القانونية أن تشكل سابقة خطيرة.

وقد أعاد البيان الرئاسي الصادر في 14 آذار/مارس (S/PRST/2025/4) التأكيد على سيادة سورية وسلامة أراضيها وحث جميع الأعضاء على التمسك بتلك المبادئ. تشكل أفعال إسرائيل انتهاكاً مباشراً لهذا الإجماع. ويجب على المجلس التصرف بحزم وضمان المساءلة.

لا تزال باكستان متمسكة بمبدأ العملية السياسية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها والمستندة إلى المبادئ الواردة في القرار 2254 (2015). يعتمد السلام المستدام في سورية على الانتقال السياسي الشامل والوحدة والمصالحة الوطنيتين. ويجب ألا يؤدي التدخل العسكري الخارجي إلى عرقلة التقدم الذي تم إحرازه مؤخراً، بما في ذلك تشكيل حكومة انتقالية واعتماد دستور مؤقت ودمج المؤسسات المدنية والعسكرية.

إن العواقب الإنسانية للهجمات مدمرة. وفي ظل وجود أكثر من 16 مليون شخص محتاجين بالفعل، فإن الاستهداف المتعمد للمناطق المدنية والبنية التحتية يعمق الأزمة وينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني.

إننا قلقون بنفس القدر بشأن الآثار الإقليمية الأوسع نطاقاً. ويهدد استمرار التصعيد بإشعال فتيل نزاع أوسع نطاقاً في الوقت الذي يجب أن تكون فيه الأولوية للدبلوماسية وخفض التصعيد وإعادة الإعمار.

يجب أن يرسل المجلس رسالة واضحة وموحدة. لا يمكن تطبيع انتهاكات السيادة، ويجب التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

استمعنا باهتمام إلى وكيل الأمين العام لاكروا والأمين العام المساعد الخياري. هذه نتائج خطيرة ينبغي على مجلس الأمن أن يعلن رأيه فيها، لأن نداءات المجلس لا تلقى آذاناً صاغية. ونحن على استعداد للعمل مع أعضاء المجلس والقائمين على الصياغة في هذا الصدد.

في الختام، تقف باكستان في تضامن كامل مع الشعب السوري الشقيق. ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بسيادة سورية واستقلالها السياسي وحق شعبها في العيش بسلام وأمن وكرامة بعيداً عن الاحتلال والعدوان الخارجي.

السيدة شيا (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري ووكيل الأمين العام لاكروا على إحاطتيهما.

وبصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، يجب أن نتفق جميعاً على أن وجود سورية مستقرة وذات سيادة أمر بالغ الأهمية لأمننا الجماعي.

التقى الرئيس ترامب برئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في وقت سابق من هذا الأسبوع، وأجريا نقاشاً بنّاء حول أهمية السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

والولايات المتحدة تشاطر إسرائيل مخاوفها بشأن تحول سورية إلى قاعدة للإرهاب، وقد كان بلدانا واضحين في معارضتهما للجهات الفاعلة الخبيثة التي تستخدم سورية كمنصة لإثارة عدم الاستقرار.

ونعلم أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة يواصلان التخطيط لشن هجمات داخل سورية. ونعلم أن حزب الله وإرهابيين آخرين مدعومين من إيران يحاولون استعادة موطئ قدم لهم في سورية لتهديد إسرائيل وغيرها من دول المنطقة. ونعلم أن الإرهابيين – سوريين وأجانب على حد سواء – كانوا متواطئين في الفظائع التي وقعت الشهر الماضي في غربي سورية.

في هذا السياق، تتمتع إسرائيل بحق أصيل في الدفاع عن النفس، بما في ذلك ضد الجماعات الإرهابية التي تعمل بالقرب من حدودها.

ونرحب برسالة المندوب السوري الدائم إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة 3 آذار/مارس التي أكد فيها أن سورية لن تكون ملاذاً للإرهاب، ولن تكون جزءاً من أي محاور أو استقطابات أو تتورط في أي نزاعات أو حروب تهدد أمن واستقرار المنطقة (انظر S/2025/120). هذه رسالة نوايا إيجابية من السلطات المؤقتة.

وكما قلنا منذ 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، سنحكم على السلطات السورية المؤقتة بأفعالها لا بأقوالها. وتواصل الولايات المتحدة دعم الجهود التي من شأنها تحقيق الاستقرار الدائم بين إسرائيل وسورية، ونأمل أن نرى استعادة للهدوء حتى يتمكن السوريون من العيش بسلام مع جيرانهم.

كما سيعتمد الاستقرار الواسع النطاق والدائم في سورية على تعزيز العدالة والمساءلة. ونعلم أن هذا لا ينطبق فقط على العائلات الأمريكية التي فقدت أحباءها في سورية بل وجميع العائلات التي فقدت أحباءها. ونواصل دعوة السلطات المؤقتة إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وحماية الأقليات وتعزيز المساءلة عن الجرائم الوحشية، بما في ذلك الفظائع الأخيرة في غرب سورية.

وقد رحبنا بالبيانات الأخيرة الصادرة عن كل من إسرائيل وتركيا بأنهما لا تسعيان إلى الصراع مع بعضهما البعض في سورية. وينبغي للمجلس أن يجدد التزامه بمكافحة الإرهاب في سورية، وأن يدعو إيران والجهات الفاعلة الخارجية الأخرى إلى التوقف عن تسليح الجماعات الإرهابية وتقديم المشورة لها، وأن يحث دول المنطقة على كبح جماح تصرفات وكلائها الذين يهددون السلام والأمن الإقليميين.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والأمين العام المساعد الخياري على إحاطتيهما.

قبل أربعة أشهر، استهل السوريون فصلاً جديدًا يحمل الأمل في مستقبل أكثر استقراراً وأمانًا. من الواضح أن هناك العديد من التحديات الخطيرة الماثلة والتي يجب معالجتها على طريق بناء سورية الجديدة. وأود أن أتناول نقطتين في هذا الصدد.

أولاً، إن تحقيق السلام والأمن في سورية في مصلحة جميع السوريين، وفي مصلحة جيران البلد المتاخمين والمنطقة ككل. كما أنه يصب في مصلحة المجتمع الدولي بأسره. وأفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف هي الدبلوماسية والحوار. ونحث، مرة أخرى، جميع الأطراف على الامتناع عن العنف وممارسة أقصى درجات ضبط النفس في هذا المنعطف الحاسم. وندعو جميع الدول ذات النفوذ إلى استخدامه لتحقيق هذه الغاية وتعزيز الحوار وبناء الثقة.

ما فتئنا نقول ذلك منذ سنوات، وما زلنا مصممين عليه. ومن الأهمية بمكان أن يتم احترام سيادة سورية وسلامة أراضيها واستقلالها ووحدتها احتراماً كاملاً. يحتاج الشعب السوري إلى السلام وإلى دعمنا الثابت. لذلك نكرر دعوتنا الثابتة إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وندرك مصلحة دول الجوار المباشر في ضمان ألا تشكل الأحداث في سورية خطراً على أمنها. غير أننا لا نزال مقتنعين بأن التدخلات العسكرية الخارجية في هذه الفترة الهشة من المرحلة الانتقالية السورية لا تساهم في تحقيق هذا الهدف المشروع، بل قد يكون لها تأثير عكسي.

ومن هذا المنطلق، ندين التصعيد العسكري الإسرائيلي المتكرر والمكثف في سورية، والذي يهدد بتقويض الحالة الأمنية الهشة أصلاً في سورية وخارجها. وندعو إسرائيل إلى وقف القصف فوراً والانسحاب من المنطقة العازلة التي حددها اتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام 1974. يجب أن تكون قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك قادرة على تنفيذ ولايتها بشكل كامل، وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تُمنح

حرية الحركة. ويجب الحفاظ على وقف إطلاق النار وتنفيذ الاتفاق. وبالإضافة إلى كونها غير قانونية، فإن التوغلات الإسرائيلية لفترات طويلة تهدد بتقويض العملية الانتقالية في سورية، وتفاقم التوترات وتخاطر بزعزعة استقرار المنطقة.

ثانياً، إن عملية انتقال سياسي شامل للجميع في مصلحة القيادة السورية والشعب السوري على حد سواء. ونحيط علمًا بالتطورات الأخيرة نحو التحول السياسي، بما في ذلك كشف النقاب عن مجلس الوزراء الجديد والموسع. وفي هذا الصدد، نشجع السلطات المؤقتة على مواصلة العمل من أجل عملية انتقالية ذات مصداقية وشاملة للجميع ومستدامة، عملية ترتكز على الحوكمة الرشيدة والشفافية. ويشمل ذلك تشكيل مجلس تشريعي مؤقت ولجنة لصياغة الدستور الجديد، إلى جانب الاستعدادات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وينبغي أن يتماشى ذلك مع المعايير الدولية ذات الصلة والمبادئ الرئيسية للقرار 2254 (2015).

وفي الختام، أود أن أكرر أنه في سياق إقليمي غير مستقر إلى حد كبير، فإن سورية لديها فرصة تاريخية لتصبح مركزاً للسلام والأمن. وهذا يتطلب مشاركة استباقية من قبل جميع أصحاب المصلحة. وفي سورية، يتطلب الأمر من السلطات المؤقتة اتخاذ القرارات الصائبة في سورية بناء على حوار وطني شامل للجميع لصالح الشعب السوري بأكمله وفي ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات. كما أنه يتطلب دعمًا إقليميًا ودوليًا متزايدًا ومستمراً، ويتطلب أيضًا احترام استقلال سورية وسيادتها ووحدة أراضيها. وتبقى سلوفينيا على استعداد للعمل مع الآخرين، سواء في المجلس أو في أماكن أخرى، لمساعدة السوريين في تحقيق سورية جديدة – سورية حرة وشاملة للجميع وآمنة – في منطقة آمنة ومستقرة.

السيد الفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب بنما بعقد هذه الجلسة الطارئة التي طلبت الجزائر والصومال عقدها بشأن الحالة في سورية، وتقدر التقريرين اللذين قدمهما الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، السيد محمد خالد الخياري، ووكيل الأمين العام لعمليات السلام، السيد جان بيير لاكروا، اللذين أطلعانا على مستجدات آخر الأحداث المثيرة للقلق.

ويؤكد بلدنا التزامه الثابت بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما احترام سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة كامل أراضيها وحقها غير القابل للتصرف في تقرير مستقبلها من دون تدخل خارجي من أي نوع ووفقا للقانون الدولي.

في 1 آذار/مارس، تم الإعلان عن تشكيل حكومة جديدة في سورية. ونعتقد أن هذه المرحلة الجديدة تشكل فرصة للمضي قدماً نحو عملية سياسية شاملة للجميع تضمن مشاركة جميع المواطنين، بغض النظر عن الإنتماء الإثني أو العقيدة أو نوع الجنس، وتساهم بشكل فعال في استقرار وأمن سورية والمنطقة. تحتاج سورية إلى مساعدة المجتمع الدولي وتعاونه الحازم. بعد 14 عامًا من الحرب الأهلية الدامية، من الضروري دعم السوريين في بناء حكم فعال يحول دون تغلغل تأثير المتطرفين في سياساتهم ويكافح أي نشاط للجماعات الإرهابية على أراضيهم.

وتنضم بنما إلى الدعوة التي وجهها المبعوث الخاص الذي شدد على الحاجة الملحة للحيلولة دون أي دورة جديدة من العنف في سورية وتركيز الجهود على بناء الثقة والإدماج والتعافي الاقتصادي. وبالمثل،

تعرب بنما عن قلقها البالغ إزاء الضربات الجوية الأخيرة في مناطق مختلفة من سورية، والتي أثرت على البنية التحتية الاستراتيجية، بما في ذلك مرافق البحث العلمي والمطارات وغيرها من المناطق ذات الأهمية العسكرية والمدنية. تثير هذه الأحداث، التي أوردتها مصادر شتى، القلق لأسباب مختلفة، لا سيما أنها تسببت في سقوط العديد من الضحايا وإلحاق أضرار مادية كبيرة وأوجدت مناخًا من عدم اليقين والمزيد من عدم الاستقرار في فترة تتسم بالحساسية بشكل خاص بالنسبة للبلد. ونأسف بشكل خاص لتأثير هذا الوضع على السكان المدنيين، ونشدد على أهمية ضمان حماية المدنيين والاحترام الصارم للقانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات.

تحيط بنما علماً بالتقارير الأخيرة الصادرة عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك التي أوفدت بعثة تفتيش إلى عدة مواقع في جنوب سورية، بما في ذلك مناطق في محافظة درعا، تأثرت بهجمات الأسبوع الماضي. وبعد أن تمكنت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من الوصول إلى المنطقة، تمكنت من الوقوف على شدة الدمار في المناطق الرئيسية، العسكرية والمدنية على حد سواء.

وتؤكد بنما من جديد دعمها لأعمال التحقق والرصد التي تقوم بها قوة الأمم المتحدة، وهي أعمال ضرورية للحفاظ على الاستقرار وضمان الامتثال للاتفاقات الدولية وحماية المجتمعات المحلية الأكثر ضعفاً.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد لشؤون الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، والسيد جان بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، على إحاطتيهما المفصلتين بشأن الحالة في سورية.

نعتبر أن الجلسة الطارئة اليوم، التي طلب زملاؤنا الجزائريون والصوماليون عقدها بتأييد من مجموعة الدول العربية، حسنة التوقيت تماما. فخلال الأشهر الأربعة التي انقضت منذ تغيير النظام في دمشق، نفذت إسرائيل بالفعل أكثر من 700 غارة ضد سورية. وفي الآونة الأخيرة، اتسع النطاق الجغرافي للضربات، حيث تم استهداف قاعدة حماة الجوية ومنشأة عسكرية بالقرب من تدمر أيضاً. ويحتفظ الإسرائيليون بالسيطرة على المنطقة العازلة المحتلة منذ 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، بالإضافة إلى جزء كبير من الأراضي في جنوب سورية. ونشعر بالقلق إزاء التصريحات التي أدلى بها مسؤولون إسرائيليون بارزون بشأن الحاجة إلى تجريد جنوب سورية من السلاح وخطط جيش الدفاع الإسرائيلي للبقاء في البلد إلى أجل غير مسمى.

وتشكل هذه الأعمال انتهاكاً صارخاً لسيادة سورية ووحدة أراضيها، وهو ما لا يجوز بأي حال من الأحوال التشكيك فيه، بغض النظر عمن يتولى السلطة في دمشق. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى بيان السيد أحمد الشرع الذي أكد من جديد في 16 كانون الثاني/يناير التزام بلده باتفاق فض الاشتباك لعام 1974 واستعداده لاستضافة قوات حفظ السلام والدفاع عنها. وبشكل عام، وعلى الرغم من الاستفزازات الإسرائيلية، لم تُظهر السلطات السورية الجديدة أي نوايا عدائية تجاه إسرائيل ولا تشكل أي تهديدات حقيقية لأمنها القومي.

ونود أن نذكر أنه في آذار/مارس، وبمبادرة من روسيا والولايات المتحدة، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان (S/PRST/2025/4)، دعا المجلس في الفقرة 4 منه بشكل لا لبس فيه جميع الدول إلى الامتناع عن أي عمل أو تدخل قد يزيد من زعزعة استقرار سورية. كما بعث الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، السيد داني دانون، برسالة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن في 9 كانون الأول/ديسمبر 2024 (S/2024/887)، أكد فيها الطابع المؤقت والمحدود والدفاعي للتدابير التي اتخذها الجيش الإسرائيلي في جنوب سورية، بما في ذلك في منطقة انتشار قوات حفظ السلام التابعة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان.

وندعو الجانب الإسرائيلي إلى إعادة التأكيد عملياً على التزامه باتفاق فض الاشتباك والقانون الدولي، كما هو مبين في الرسالة، والعودة فوراً إلى تنفيذ ذلك الاتفاق دون أي شروط مسبقة. وعلى المستوى العملي، يشمل ذلك انسحاب وحدات الجيش الإسرائيلي ووقف الغارات التعسفية.

وبشكل عام، فإننا نرى أن أي محاولات لزعزعة استقرار سورية أو عرقلة الجهود الرامية إلى تطبيع الحالة في البلد تضر بأمن الشرق الأوسط بأكمله. فوحدها سورية القوية والموحدة والمزدهرة والمستقلة، التي تُحترم فيها حقوق جميع الأقليات العرقية والدينية، هي التي ستصبح وطناً لجميع السوريين، سورية التي ستسير على طريق المصالحة الوطنية والتي سيكون لديها جيش وجهاز أمني موحدان يضمان في صفوفهما كفاءات سورية ذات خبرة. وستصبح سورية بهذا الشكل جارة موثوقة لجميع دول المنطقة، يمكن التنبؤ بتصرفاتها. وندين بشدة أي محاولات لاستغلال فترة التحول السياسي والغموض الاقتصادي لفرض توجيهات أجنبية وغريبة على الشعب السوري. فهذه الإجراءات لن تدعم السوريين، بل على العكس، ستولد عمليات متصاعدة وتنشر الفوضى في البلد لسنوات قادمة. ويجب ألا نسمح بحدوث ذلك.

كما نؤكد من جديد موقفنا الثابت والمبدئي فيما يتعلق بالسيادة السورية على مرتفعات الجولان.

ونعتقد أن التطبيع الدائم للحالة في سورية لن يكون ممكناً إلا من خلال حوار جامع بين السوريين يهدف إلى تحقيق توافق وطني والدفع قدماً بتسوية سياسية شاملة وفقاً للمبادئ الأساسية المنصوص عليها في القرار 2254 (2015). ونرى أن الأمم المتحدة يجب أن تؤدي دوراً رئيسياً في دعم العملية السياسية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها. ونُعرب عن تأييدنا لجهود المبعوث الخاص غير بيدرسن وندعو السلطات السورية إلى التواصل معه بشكل استباقي.

وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نلفت انتباه المجلس إلى أهمية إجراء تحقيق شفاف وموضوعي في موجة العنف الأخيرة في منطقتي اللاذقية وطرطوس الساحليتين حيث قُتل وجرح المئات، إن لم يكن الآلاف، من المدنيين من العلويين والمسيحيين وغيرهم من الأقليات العرقية والدينية. ونحن في انتظار أنشطة اللجنة الخاصة التي أنشأتها السلطات السورية. ويجب إطلاع أعضاء مجلس الأمن على نتائج عملها على الفور. وقد ورد هذا الطلب أيضا في البيان الرئاسي ذي الصلة الذي يشدد، في جملة أمور، على ضرورة تقديم جميع المسؤولين عما حدث إلى العدالة على وجه السرعة.

ولا يمكن بناء سورية الجديدة، التي ستصان فيها حقوق جميع الأقليات العرقية والدينية وجميع مواطني ذلك البلد، إلا على هذا الأساس المتين والعادل والشامل للجميع. ونحن على ثقة بأن السلطات السورية ستتبنى نهجاً بنّاءً لتنفيذ أحكام البيان الرئاسي المذكور أعلاه.

إن روسيا صديق مخلص ومجرّب وحقيقي للشعب السوري ونحن مستمرون في دعم سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. ونأمل مخلصين أن يتخذ السوريون القرارات الصائبة التي تضمن الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلد والتنمية التدريجية والمستدامة لصالح السكان، دون استثناء، وأن ينفذوها. ونحن على استعداد للمساهمة في تحقيق هذا الهدف بصفتنا عضواً دائماً في مجلس الأمن، وكذلك من خلال القنوات الثنائية.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم الشكر لمقدمي الإحاطتين، الأمين العام المساعد الخياري ووكيل الأمين العام لاكروا، على المعلومات القيّمة التي قدّماها.

اليوم، أود أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية:

أولا، يجب احترام سيادة سورية وسلامة أراضيها من قبل الجميع. لقد انتُهكت السيادة السورية بشكل منهجي. ونكرر دعوتنا إلى التنفيذ الكامل لاتفاق فض الاشتباك لعام 1974 ونؤكد مسؤولية جميع الأطراف عن الوفاء بالتزاماتها الدولية. وبينما نعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وضمان أمن مواطنيها، فإننا نشدد على ضرورة أن يتم ذلك وفقاً للقانون الدولي وبأقصى درجات الحرص لتجنب وقوع إصابات بين المدنيين. ونُعرب عن تعازينا للمتوفين ونصلي من أجل الشفاء العاجل للمصابين. وبالمثل، نلفت الانتباه إلى انتهاكات السيادة السورية في الشمال، إلى جانب الانتهاكات المستمرة والأنشطة الحركية التي تزيد من تفاقم حالة عدم الاستقرار في سورية. ونستنكر الهجمات في شمال وشمال شرق سورية على عدة أماكن، من بينها سد تشرين الذي يشكل ركيزة أساسية للأمن المائي المحلي. وتواصل اليونان دعمها الثابت لسيادة سورية وسلامة أراضيها، مؤكدة أن كفالة وحدة سورية وأمنها وسلامها هي أفضل وسيلة لضمان رفاه شعبها والاستقرار الإقليمي لسورية وجيرانها.

ثانيا، إن الانتقال السياسي الشامل للجميع حقاً، مقترناً بالعدالة الانتقالية، هو مفتاح السلام القابل للاستمرار في البلد. وفي أعقاب سقوط النظام السابق في سورية، لا تزال اليونان ثابتة في تضامنها مع الشعب السوري، بينما نعمل من أجل تعافي البلد. ولا يمكن أن يتحقق هذا التعافي إلا من خلال عملية انتقال سياسي شاملة للجميع حقًا، عملية تسترشد بمبادئ القرار 2254 (2015) وتدعم تشكيل مؤسسات دولة ذات مصداقية وقادرة على الصمود، تحترم القانون الدولي وقانون البحار الدولي. إن الحماية والاندماج الكامل لجميع الطوائف السورية، بما في ذلك المسيحيون والعلويون والدروز والأكراد، أمر أساسي للمصالحة الوطنية والازدهار طويل الأمد للبلد. ومما يثلج صدورنا الاتصالات الأخيرة بين الرئيس المؤقت الشرع والمبعوث الخاص بيدرسن بشأن أهمية القيام بعملية انتخابية شفافة لتشكيل مجلس شعب مؤقت. إن الفظائع التي ارتكبت في المنطقة الساحلية، كما أدانها البيان الرئاسي للمجلس الصادر في 14 آذار/مارس (S/PRST/2025/4)، تؤكد الحاجة الملحة إلى المساءلة الكاملة والعدالة الشاملة. وهذا ضروري لمصداقية

منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ننتظر بفارغ الصبر نتائج اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق التي تم تشكيلها لتحديد المسؤولين عن عمليات القتل الجماعي وتقديمهم للعدالة. كما نؤكد من جديد دعمنا للآلية الدولية المحايدة والمستقلة و المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية – وجميعها آليات الأمم المتحدة البالغة الأهمية فيما يتعلق بالمساءلة.

فيما يتعلق بالإعلان الدستوري والانتقال السياسي، نحيط علماً بتشكيل حكومة انتقالية في دمشق، ونعتبر أن إشراك ممثلي المجموعات العرقية والدينية أمر حاسم لنجاحها. ومع ذلك، نلاحظ أن هذه التطورات لم تتم بقبول عام من جميع الطوائف، وربما لا تزال هناك بعض علامات الاستفهام حول مدى تمثيل تشكيلة هذه الحكومة الانتقالية. كما يساورنا القلق أيضًا من أن التأثير المتزايد للسلطة التنفيذية على تشكيل السلطة التشريعية قد لا يؤدي إلى عملية سياسية شاملة وقابلة للتطبيق حقًا.

ونقطتي الثالثة والأخيرة هي أننا يجب ألا نغفل عن الأزمة الإنسانية في سورية. وإدراكاً للأزمة الإنسانية الحادة في البلد، تعهدت اليونان في مؤتمر التعافي الذي عُقد مؤخراً في بروكسل بدعم تعافي سورية، حيث ساهمت في التزام الاتحاد الأوروبي الإجمالي بنحو 2,5 مليار يورو في انعكاس ملموس لالتزامنا بالمساعدة في إعادة إعمار سورية. أما داخل الاتحاد الأوروبي، فقد أيدت اليونان تخفيف الجزاءات، مع التأكيد على أن ذلك يجب أن يتم بطريقة تدريجية ومشروطة ويمكن قابلة للانعكاس. ويجري اتباع هذا النهج تضامناً مع الشعب السوري، كوسيلة لإظهار أن التوقعات تتحقق من حيث الانتقال الشامل والمساءلة والعدالة الانتقالية والالتزام الكامل بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي للبحار.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن المستقبل الوحيد الذي يمكن بناؤه في سورية هو مستقبل السلام والعدالة والشمولية. ولا تزال اليونان ملتزمة بدعم عملية انتقال سياسي تحترم حقوق جميع الطوائف المتنوعة في سورية، وتعزز ازدهار وأمن الشعب السوري وتضمن الاستقرار الإقليمي. ولهذا الغرض، يجب أن نستمر في التمسك بوحدة سورية وسيادتها وسلامة أراضيها، بعيداً عن التأثيرات والتدخلات الخارجية.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد خياري ووكيل الأمين العام لاكروا على إحاطتيهما وعلى جهودهما المتواصلة لدعم الاستقرار في سورية.

كما سمعنا، لا تزال الحالة في سورية متقلبة. كان ذلك واضحًا بشكل صادم قبل شهر، عندما هزت أعمال العنف والقتل الواسع النطاق للمدنيين المنطقة الساحلية في سورية. وتدين الدانمرك بشدة أعمال العنف تلك. ونؤكد مجددا على ضرورة إجراء تحقيق كامل في جميع تلك الحالات ومحاسبة مرتكبيها. وما نحتاجه الآن هو سورية آمنة ومستقرة – سورية قادرة على التعافي من جرائم الماضي المروعة والتطلع إلى المستقبل. وهذا ينطبق على جميع السوريين وعلى المنطقة ككل.

وأود أن أشير إلى ثلاث نقاط:

أولاً، نكرر دعمنا الكامل لوحدة أراضي سورية واستقلالها السياسي وسيادتها. وفي حين أننا نعترف بمخاوف إسرائيل الأمنية المشروعة، إلا أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الهجمات الإسرائيلية الأخيرة في

سورية، حيث أفادت التقارير بوقوع ضحايا مدنيين. لنكن واضحين: الهجمات ضد البنية التحتية الاستراتيجية لن تؤدي إلى جعل سورية أكثر استقراراً. ولن تؤدي هذه التطورات إلا إلى تأجيج التوترات وانعدام الأمن. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن ينصب التركيز على معالجتنا الجماعية للمخاوف الأمنية، بما في ذلك وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات الإرهابية الأخرى والأسلحة الكيميائية المتبقية في سورية التي تم الإبلاغ عنها.

ثانياً، نؤكد مجدداً دعمنا الكامل لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك واتفاق عام 1974 بشأن فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية. وندعو إلى التنفيذ الكامل لاتفاقية عام 1974 بين سورية وإسرائيل. على مدى عقود، عملت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على معالجة المخاوف الأمنية لكل من إسرائيل وسورية. ويساورنا القلق الشديد إزاء بينات إسرائيل بأن وجودها في المنطقة العازلة ومرتفعات الجولان قد يكون لفترة غير محدودة. ويجب السماح لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بتنفيذ ولايتها دون قيود. وتؤكد الدانمرك مجدداً وجوب انسحاب إسرائيل من المنطقة الفاصلة.

ثالثًا، أود أن أؤكد مجددًا دعم الدانمرك الثابت لعملية انتقال سياسي حقيقي في سورية، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). إن الحوار الوطني والإعلان الدستوري والإعلان الأخير للحكومة الانتقالية السورية كلها خطوات لتحقيق هذه الغاية. ونؤكد كذلك على أهمية أن تكون عملية الانتقال شاملة حقاً، بحيث تكون المرأة السورية ممثلة فيها تمثيلاً كاملاً. يحدث كل هذا في ظل وضع اقتصادي صعب، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب إنسانية وخيمة على الشعب السوري. وفي حين أن الاستجابة للاحتياجات الفورية لا تزال حاسمة، إلا أنه لا يمكن معالجة الأزمة إلا من خلال الدعم المستدام للتعافي وإعادة الإعمار. والأمم المتحدة، من خلال المبعوث الخاص بيدرسن، مؤهلة لمساعدة القيادة السورية الانتقالية في رسم المسار المعقد للمضي قدماً.

وفي الختام، قُطعت أشواط كبيرة على طريق سورية نحو مستقبل جديد. ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة على الصعيدين السياسي والأمني. وتقع على عاتق المجتمع الدولي، ولا سيما المجلس، مسؤولية دعم الشعب السوري على هذا الطريق. وتظل الدانمرك ملتزمة التزاما كاملا بهذا الهدف.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام المساعد الخياري ووكيل الأمين العام لاكروا، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

بعد أربعة أشهر، شهد الشعب السوري أخيراً إطلاق الحكومة الانتقالية – وهي خطوة أولى حاسمة في المرحلة الانتقالية الشاملة التي طال انتظارها. ومع ذلك، تجد سورية نفسها مرة أخرى عالقة مرة أخرى في شبكة من التوترات الجيوسياسية المتصاعدة تعيق آفاق التعافي والمصالحة بعد عقود من المعاناة التي لا تطاق. وأود أن أدلي بثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولاً، يجب أن تتوقف جميع الأعمال العدائية التي تنتهك السيادة الإقليمية لسورية. فمنذ سقوط نظام الأسد، لم تهاجم سورية الدول المجاورة ولم تبدِ أي نية للجوء إلى عمل عدواني ضدها. وفي تناقض صارخ، قامت إسرائيل بإصرار بشن أكثر من 500 غارة جوية منذ ذلك الوقت وهي تحتفظ بوجود عسكري خارج

خط برافو – في انتهاك واضح لاتفاقية فك الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية لعام 1974. وفي حين أننا نقرّ بمخاوف إسرائيل الأمنية، بما في ذلك مخاطر الإرهاب، فإننا نؤكد على أن هذه المخاوف لا يمكن أن تكون مبرراً لاستخدام القوة ضد دولة مجاورة ومدنييها، خاصة في غياب دليل واضح على وجود تهديد وشيك. إن الحق في الدفاع عن النفس، كما هو منصوص عليه في القانون الدولي، هو حق مؤقت وطارئ وليس مفتوحاً. وبناءً على ذلك، فإننا نعرب عن قلقنا البالغ إزاء تأكيد إسرائيل أنها ستحتفظ بوجود غير محدد المدة على الأراضي السورية، ونحث إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية عام 1974. ويشمل ذلك العودة إلى التزامها السابق بضمان حرية الحركة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. كما ندعو الأمم المتحدة والأطراف التي لها تأثير على الأطراف في الميدان إلى السعي للتوصل إلى حل مستدام يحترم سيادة سورية ويعزز الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل.

ثانياً، نحث جميع الأطراف على إعطاء الأولوية للتدمير الآمن والقابل للتحقق منه لمخزونات الأسلحة الكيميائية السورية. ونعرب عن قلقنا العميق إزاء الغارة الجوية الإسرائيلية التي استهدفت الأسبوع الماضي محيط مركز الدراسات والبحوث العلمية في برزة – وهو موقع معروف بتورطه في تطوير تقنيات كيميائية وصاروخية في عهد الأسد والذي قامت أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتفتيشه خلال زيارتها الشهر الماضي. وكما قال المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في كانون الأول/ديسمبر 2024، فإن مثل هذه الضربات الجوية لا تخلق خطر التلوث فحسب، بل يمكن أن تؤدي أيضًا إلى تدمير أدلة قيّمة للتحقيقات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في الماضي. كما أنها قد تعيق الزخم المتزايد في التعاون بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية. لذلك نحث جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على الامتناع عن القيام بأعمال يمكن أن تقوض التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية في سورية.

ثالثاً، نحث الحكومة الانتقالية على المضي قدماً في عملية سياسية أكثر شمولاً، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). وفي حين أن التهديدات الخارجية لا تزال تشكل تحديات، إلا أن الاستقرار الداخلي في سورية معرض للخطر بنفس القدر نتيجة لاستمرار العنف الطائفي والإقصاء من العملية السياسية – وهو وضع يمكن معالجته من خلال التخطيط الأفضل وتحسين التواصل.

وفي هذا الصدد، تمثل الأمم المتحدة شريكا يتصف بالقدرة والإرادة. فالأمم المتحدة في وضع فريد يمكنها من تقديم الدعم الحيوي لتضييق الفجوات القائمة في القدرات وإعادة بناء الثقة، وذلك بفضل خبرتها الطويلة في تيسير عمليات الانتقال السياسي من خلال الجهود السياسية والمساعدة التقنية على حد سواء.

ونرحب بمبادرة الأمين العام لإجراء تقييم استراتيجي متكامل ونأمل أن يساعد ذلك في تحفيز التقدم في مجالات الحوكمة الشاملة وإصلاح قطاع الأمن والعدالة الانتقالية.

وفي الختام، يتبين من سجل إنجازات السلطات المؤقتة خلال الأشهر الأربعة الماضية أن من الممكن، رغم قلة التقدم المحرز، اتخاذ خطوات مجدية إلى الأمام شريطة أن يواصل المجتمع الدولي تعاونه البناء ودعمه القوي. ولا يسعنا بكل بساطة أن نضيع هذه الفرصة التاريخية لإعادة سورية إلى مسار السلام والشرعية. ويجب ألا تتعثر هذه العملية نتيجة لانتكاس سورية إلى معترك جيوسياسي.

السيدة جامبرت – غراي (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والأمين العام المساعد الخياري على إحاطتيهما اليوم.

سأتناول ثلاث نقاط.

أولا، منذ آخر جلسة عقدها المجلس بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.9885)، أحرزت سورية مزيدا من التقدم الإيجابي في انتقالها السياسي. وترحب المملكة المتحدة بالإعلان عن تشكيل الحكومة السورية الجديدة، ونتطلع إلى حماية حقوق الإنسان، وإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية دون قيود، وتدمير الأسلحة الكيميائية بشكل مأمون، ومكافحة الإرهاب والتطرف.

إن تشكيل الحكومة يمثل إنجازا مهما في المرحلة الانتقالية. ونأمل أن يُحتفظ بهذه الروح من التمثيل الشامل في مؤسسات الدولة وفي أي تعيينات أخرى، بما يشمل المجلس التشريعي، ونحو وضع جدول زمني واضح للمراحل التالية من العملية الانتقالية. والمملكة المتحدة على استعداد للعمل مع الحكومة السورية لتحقيق هذه الغاية ودعم مستقبل مستقر ومزدهر وشامل لجميع أبناء الشعب السوري.

ثانيا، إن العنف المستمر يهدد هذه الفرصة المتاحة لتحقيق الاستقرار. ونشعر بالقلق إزاء الغارات والتوغلات الإسرائيلية في سورية، حيث ترد تقارير عن وفيات في صفوف المدنيين. وقد تؤدي هذه الأعمال إلى زعزعة استقرار سورية والمنطقة ككل، وليس ذلك في مصلحة أحد. ونفهم تركيز إسرائيل على حماية أمن حدودها وشعبها، ولكن يجب أن تكون الإجراءات التي تتخذها متناسبة ومتماشية مع القانون الدولي. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى التمسك باتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974، واحترام سلامة الأراضي السورية وتغليب الدبلوماسية على القوة.

ثالثا، إن الشعب السوري هو الذي سيعاني أشد المعاناة من هذا التصعيد المثير للقلق. وبعد 14 عاما من الطغيان والنزاع على يد نظام الأسد، لا يزال الشعب السوري يواجه أزمة إنسانية مذهلة. ولهذا السبب، تعهدت المملكة المتحدة مؤخرا بتقديم ما يصل إلى 207 ملايين دولار في شكل مساعدة إنسانية ضرورية. ويجب أن ينصب تركيزنا الآن على دعم السوريين لإعادة بناء بلدهم. ولذلك ندعو جميع الأطراف إلى ضمان استمرار إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء سورية وحماية أرواح المدنيين. وستواصل المملكة المتحدة العمل مع شركائنا الدوليين لدعم السوريين في تطلعهم لبناء مستقبل أفضل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أود أن أشكر السيد جون – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ والسيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ؛ على إحاطتيهما اللتين تؤكدان على خطورة الحالة الأمنية في سورية.

لقد شرعت سورية في عملية انتقالية تاريخية منذ الإطاحة بنظام بشار الأسد الديكتاتوري. وتثير هذه الفرصة الكثير من الآمال للشعب السوري بعد عقود من العنف. فتطلعات الشعب السوري تستحق الدعم، وهذا هو الطريق الذي اختارته فرنسا. وفي ظل بيئة إقليمية غير مستقرة، يجب أن تمكّن عملية الانتقال السياسي سورية من التحول إلى قطب للسلام والأمن. ويتطلب ذلك وقف جميع الأعمال العدائية في سورية

واحترام سلامة الأراضي السورية، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذه عناصر أساسية لضمان انتقال سياسي سلمي وتحقيق الاستقرار في البلد. وليست تجزئة سورية في مصلحة أحد.

ونكرر دعوتنا لإسرائيل إلى وضع حد لأنشطتها العسكرية على الأراضي السورية والانسحاب من المنطقة العازلة المنصوص عليها في اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974، واحترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. ويجب أن تأخذ سورية وإسرائيل في الاعتبار الشواغل الأمنية لدى كل منهما.

وفي هذه الفترة الانتقالية، يجب علينا أيضا أن نمنع سورية من الإذعان للتجزئة. ومن هذا المنطلق، دعا المجلس إلى الكشف عن الحقيقة الكاملة بشأن العنف الطائفي غير المقبول الذي أودى بحياة المدنيين في مارس/آذار. ويجب تقديم المسؤولين عن هذا العنف إلى العدالة. وستدرس فرنسا بعناية استنتاجات اللجنة التي كلفتها السلطات الانتقالية بالتحقيق في هذه الجرائم، وإجراءات المتابعة التي ستُتخذ.

وفي شمال شرق سورية، يشكل الاتفاق الموقع بين السلطات المؤقتة وقوات سورية الديمقراطية خطوة أولى نحو التوصل إلى حل تفاوضي لتوحيد سورية وضمان حقوق الأكراد السوريين ومصالحهم.

ولا يزال التهديد الإرهابي كبيرا. ومن الضروري أن تواصل السلطات في دمشق مكافحة هذا التهديد، خاصة ضد تنظيم داعش، وأن تحل مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. كما ينتظر المجتمع الدولي من السلطات تفكيك برنامج الأسلحة الكيميائية، بالتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وأخيرا، لتحقيق سلام عادل ودائم في سورية، فلا بد من ضمان استيعاب الجميع في عملية الانتقال السياسي. وتحققت أولى النتائج المشجعة بعقد الجلسة الأولى للحوار الوطني وإعلان الحكومة الجديدة. ويجب على هذه الحكومة أن تنفذ الالتزامات التي تعهدت بها السلطات الانتقالية السورية وأن تلبي توقعات الشعب السوري واحتياجاته. ومن بين هذه التوقعات التي حققتها الحكومة العدالة الانتقالية. ويجب ألا يظل المسؤولون عن ارتكاب الجرائم دون عقاب. وفي هذا الصدد، تؤيد فرنسا آليات الأمم المتحدة المنشأة لمكافحة الإفلات من العقاب في سورية وتعاونها مع السلطات السورية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يستمر الحوار الوطني ويشمل جميع مكونات المجتمع السوري.

وتؤكد فرنسا من جديد التزامها باستيعاب الجميع وتمثيلهم في الانتقال السياسي، انطلاقا من روح المبادئ الواردة في القرار 2254 (2015). ونؤيد الجهود التي يبذلها السيد غير بيدرسن للنهوض بهذه العملية. وقد تساعد إقامة علاقة ثقة بين السلطات السورية والأمم المتحدة في التعبير بشكل ملموس عن دعم المجتمع الدولي لسورية.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): أود بداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري، متمنيا لكم ولفريقكم كل التوفيق. وأود أن أشكر سلفكم المندوبة الدائمة للدانمرك وفريقها على حسن إدارة أعمال المجلس الشهر الفائت. وأشكركم على الاستجابة السريعة لطلب عقد هذه الجلسة الطارئة، والشكر موصول لوفدي الجزائر والصومال الشقيقين والمجموعة العربية في نيويورك على طلب عقدها استجابة لرغبة بلدي سورية. كما أشكر السيد جون – بيير لاكروا وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام والسيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد، على إحاطتيهما. واسمحوا لي أن أرحب بوجود اللواء أنيتا أسماه، رئيسة البعثة وقائدة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، معنا في هذه القاعة اليوم. وأن أشكرها وفريقها على جهودهم في النهوض بولاية القوة.

لقد أكدت غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في إطار هذا المجلس وخارجه على مدى الأشهر الأربعة الماضية، على ضرورة دعم سورية والشعب السوري في هذه المرحلة الحساسة من حاضره ومستقبله. وشهدنا جميعا الإجماع الدولي على ضرورة تضافر الجهود لإنهاء المعاناة التي يعيشها السوريون والتي طالت كثيرا، ودعم استقرار سورية وأمنها ووحدة وسلامة أراضيها، لما لذلك من انعكاس إيجابي على استقرار المنطقة وأمن ورفاه شعوبها.

بالتزامن مع تلك التصريحات والمبادرات الإيجابية البناءة التي اعتمدتها دول أعضاء ومنظمات إقليمية ودولية وتجمعات سياسية لدعم سورية وشعبها، بما في ذلك خلال القمة العربية التي استضافتها القاهرة واجتماع وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في جدة ومؤتمرات العقبة والرياض وباريس ومؤتمر بروكسل للمانحين والفعاليات الدولية التي استضافتها كل من دافوس وميونخ، بالتزامن مع كل ذلك فقد أمعنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في أعمالها العدوانية التي تتحدى تلك الجهود الدولية وترمي إلى تهديد وحدة وسلامة الأراضي السورية وتقويض جهود الحكومة السورية وفرض واقع جديد يتناقض وآمال السوريين وطموحاتهم في العيش بوطنهم بأمان وسلام.

لقد صعدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من وتيرة اعتداءاتها على سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها في تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين وانتهاك جسيم للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة واتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974. شنت قوات الاحتلال منذ كانون الأول/ديسمبر الفائت مئات الاعتداءات الجوية على بلدي والتي لم يكن آخرها شنها فجر الخميس 3 نيسان/أبريل الجاري وفي غضون 30 دقيقة عددا من الاعتداءات الجوية على خمس مناطق مختلفة في أنحاء البلد، مما أسفر عن تدمير شبه كامل لمطار حماة العسكري وإصابة عشرات المدنيين والعسكريين وإلحاق دمار وأضرار بالغة بمنشآت عسكرية ومدنية أخرى في محافظتي دمشق وحمص. وبالتزامن مع هذا العدوان توغلت وحدات من قوات الاحتلال الإسرائيلي في ريف درعا وقصفت منطقة حرش سد الجبلية بغرب درعا ما أسفر عن استشهاد تسعة مدنيين وإصابة آخرين. وقد سبق هذا العدوان عدوان آخر على بلدة كويا في ريف درعا أسفر عن استشهاد سبعة مدنيين.

لقد سلط تقرير الأمين العام الأخير المتعلق بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/2025/154) الضوء على جانب من الاعتداءات الإسرائيلية على سورية، حيث أشار بوضوح إلى توغل قوات جيش

الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة العازلة وتغيير الوضع فيها بشكل كبير والتأثير على عمليات القوة منذ 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 وذلك في انتهاكات لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وسجل التقرير أيضا شكاوى أهلنا في المناطق التي توغل فيها جيش الاحتلال الإسرائيلي والناجمة عن منعه للمزارعين من الوصول لأراضيهم الزراعية وموارد رزقهم والإضرار بها واعتقال مواطنين سوريين وسرقة ممتلكاتهم وتدمير الطرق وتعطيل خدمات الكهرباء والمياه والإنترنت واحتلال مبان تابعة لمحافظة القنيطرة وتخريبها.

ولم تقتصر الممارسات الإسرائيلية في الأراضي التي توغلت فيها مؤخرا على ما سبق. بل تعدتها إلى تهديد الأمن المائي لسورية ودول الجوار من خلال السيطرة على الموارد المائية في جنوب سورية وتحويل مجاري الأنهار من منابع المياه في جبل الشيخ والمسطحات المائية في المنطقة الجنوبية. الأمر الذي من شأنه تهديد الأمن الغذائي والمائي في سورية. من جهة أخرى، يواصل كيان الاحتلال الإسرائيلي ممارساته الاستفزازية ضد سورية وشعبها من خلال القيام بتثبيت نقاط عسكرية وقواعد لقواته والترويج لتنظيم جولات سياحية للمستوطنين في المناطق التي دخلها وتوغل فيها. مما يكشف زيف ادعاءات كيان الاحتلال بأن توغله مؤقت ومحدود ويفضح نواياه العدوانية والتوسعية وازدراءه لميثاق الأمم المتحدة وركائز القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

إن سورية، وإذ تؤكد على مضمون رسائلها الأربعة الأخيرة ذات الصلة وآخرها الشكوى التي وجهتها إلى السيد رئيس مجلس الأمن ومعالي الأمين العام بتاريخ 7 نيسان/أبريل الجاري والتي ستصدر بوصفها الوثيقة S/2025/216 فإنها تجدد إدانتها بأشد العبارات للاعتداءات الإسرائيلية السافرة وللتصريحات الاستفزازية الصادرة عن مسئولي كيان الاحتلال والمطالبة بما أسمته نزع سلاح الدولة السورية من محافظات الجنوب السوري والترويج لادعاءات كاذبة بالحرص على مكونات بعينها من النسيج الوطني السوري وزعم حمايتها.

إن سورية وإذ تتقدم بالشكر للدول التي وقفت إلى جانبها وأدانت الاعتداءات الإسرائيلية ودعت لوقفها فإنها تطالب مجلس الأمن بإدانة هذه الاعتداءات والتحرك الفوري والحازم لإلزام إسرائيل بالوقف الفوري لعدوانها المستمر على الأراضي السورية والانسحاب الفوري وغير المشروط من جميع الأراضي السورية والالتزام التام باتفاق فض الاشتباك لعام 1974 واحترام ولايتي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ووضع قرارات للمجلس ذات الصلة – ولا سيما القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981) – موضع التنفيذ لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل وما يترتب عن ذلك الاحتلال من تهديد سافر لوحدة سورية وسيادتها وأمنها.

إن سورية تجدد التأكيد على حقها الثابت ببسط سيادتها على كامل أراضيها وترفض أي محاولات إسرائيلية للتدخل في شؤونها الداخلية وزعزعة أمنها واستقرارها أو فرض واقع احتلالي جديد. وتؤكد سورية تمسكها بميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية كأساس لتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة. ولا يفوتني أن أشيد بجهود حفظة السلام من طواقم قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وقيادتهم في نيويورك وفي الميدان وما يبدونه من عزيمة وحرص على النهوض بمهام ولايتهم على الرغم من التحديات الكبيرة التي يواجهونها جراء ممارسات قوات الاحتلال

بما في ذلك تقييد قوات الاحتلال لحركة القوتين. وتؤكد سورية استعدادها للعودة لنشر قواتها على خط الفصل والتزامها باتفاق فض الاشتباك.

ختاما، مع كل يوم يتأخر فيه مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين ووقف العدوان الإسرائيلي المتواصل على بلدي تزداد احتمالات عدم الاستقرار ويتفاقم التهديد الذي يمثله ذلك العدوان على بلدي سورية وعلى المنطقة وشعوبها. فمحاولات فرض الحلول بالقوة وتغليب قانون القوة على قوة القانون مآلها الفشل فضلا عن كونها لا تخدم الاستقرار الإقليمي وتتعارض مع الجهود المضنية التي يتم بذلها لترسيخ قيم وثقافة السلام في المنطقة ودفعها نحو الرفاه والتنمية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): في البداية اسمحوا لي أن أتقدم بهذا البيان باسم المجموعة العربية.

وأتقدم بالشكر على تلبية دعوة كل من الجزائر والصومال لعقد هذه الجلسة الطارئة والمدعومة من المجموعة العربية. كما أشكر كلا من خالد خياري والسيد جون – بيير لاكروا على إحاطتيهما.

إن مجموعة الدول العربية، إذ تعرب عن إدانتها البالغة إزاء التصعيد العسكري لقوات الاحتلال الإسرائيلي والمتكرر ضد سورية، وبالأخص الهجوم الذي وقع على عدة مناطق فجر الخميس الماضي الموافق 3 نيسان/أبريل، نذكّر بأن هذه الاعتداءات تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة، وهي بلا شك تهدد أمن وسلامة المنطقة بأسرها كما وتفاقم من معاناة الشعب السوري الذي يعاني أصلا من تداعيات أزمته المستمرة منذ سنوات.

فهجوم قوات الاحتلال الذي استهدف خمس مناطق سورية مختلفة بما في ذلك تدمير مطار حماه العسكري بشكل شبه كامل، وإلحاق أضرار جسيمة بمنشآت مدنية وعسكرية في محافظتي حمص ودمشق، هذه الهجمات ما هي إلا حلقة جديدة في سلسلة الاعتداءات التي تهدف إلى تقويض أمن سورية، وتعرض حياة المدنيين للخطر، كما تهدد الجهود الإقليمية والدولية الساعية لدعم استقرار المنطقة.

وتؤكد المجموعة العربية أن هذه الاعتداءات ليست فقط انتهاكاً لسيادة سورية وتهديداً لوحدة وسلامة أراضيها، بل هي أيضاً استهتار صارخ بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981)، والتي تدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري، كما أنها تمثل خرقاً فاضحاً لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974 وانتهاكاً واضحاً لولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة العاملة في المنطقة.

إن المجموعة العربية إذ تدين بأشد العبارات هذه الاعتداءات، تطالب المجتمع الدولي ومجلس الأمن على وجه الخصوص بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية للضغط على قوات الاحتلال الإسرائيلي لوقف عدوانها فوراً والامتثال للقانون الدولي والانسحاب الكامل وغير المشروط من الأراضي السورية المحتلة، بما في ذلك المناطق التي توغلت فيها مؤخراً، في تحرك واضح غرضه الأساسي استغلال الظروف الراهنة التي تمر بها سورية ولزيادة رقعة الاستيطان والتوسع. لذا، على مجلسكم اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف هذه

الأعمال الاستفزازية قبل أن تتفاقم الأوضاع وتخرج عن السيطرة وتهدد السلم والأمن الدوليين سواء في المنطقة أو ما بعدها.

كما تشدد المجموعة العربية، تزامناً مع تقدم الإطار الانتقالي ما بعد سقوط النظام السابق وتنفيذ الإصلاحات ذات الصلة، على ضرورة العمل على رفع العقوبات الاقتصادية عن سورية في أسرع وقت، والتي تعيق مصالح الشعب السوري وتعافي اقتصادها. كما تؤكد مجموعة الدول العربية على أهمية استكمال مسار العملية السياسية الشاملة بملكية وقيادة وطنية سورية تشمل جميع مكونات الشعب السوري من أجل مستقبل أفضل بالاتساق مع مبادئ قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، كجزء من الجهود الدولية المبذولة من أجل دعم السلام والازدهار في سورية.

وفي هذا الشأن وفي نفس السياق، تدين المجموعة العربية أيضاً استمرار الاحتلال الإسرائيلي لخمس مواقع في الجنوب اللبناني، إضافة إلى تعيين منطقتين عازلتين ضمن الأراضي اللبنانية ومنع الوصول لهما، ما يشكل انتهاكاً صارخاً لسيادة لبنان وللقرار 1701 (2006) وخرقاً فاضحاً أيضاً لإعلان وقف الأعمال العدائية. وتؤكد المجموعة على ضرورة أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته لإلزام قوات الاحتلال الإسرائيلي بالانسحاب الكامل والفوري وغير المشروط من كافة الأراضي اللبنانية المحتلة.

وتشيد مجموعة الدول العربية بالتقدم في نشر الجيش اللبناني في منطقة جنوب الليطاني، وتؤكد الوقوف مع لبنان ودعم أمنه واستقراره وحفظ سيادته.

في الختام، إن استمرار هذه الاعتداءات في ظل سعي جلّ دول العالم لتهدئة التوترات الدولية وإنهاء الحروب والصراعات التي وصلت ذروتها بسبب خرق قوات الاحتلال الإسرائيلي لاتفاق وقف إطلاق النار سواء في غزة واستمرار الانتهاكات الصارخة في الضفة الغربية يُظهر نية قوات الاحتلال الإسرائيلي الواضحة لزعزعة استقرار المنطقة بأكملها ورغبتها في استمرار مسلسل الحروب والاقتتال لسبب واحد فقط، ومحاولة يائسة ومفضوحة للجميع، ألا وهي تحويل الأنظار عن أزماتهم السياسية الداخلية ولتبرير استمرار من يقودهم في الحكم.

لذا نؤكد على دعمنا الكامل لسورية وشعبها وبأن أمن سورية هو جزء لا يتجزأ من الأمن العربي. وندعو بذلك إلى تضافر الجهود الإقليمية والدولية لوضع حد لهذه الانتهاكات وضمان احترام سيادة سورية ووحدة أراضيها وإنهاء هذا العبث الذي سيجر المنطقة بأسرها إلى المجهول. فقد حان الوقت لأن تلتئم جروح سورية وأن تنعم بالاستقرار والأمن والأمان.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد ميلر (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات هنا اليوم.

في ظل حالة عدم الاستقرار الخطيرة والمستمرة، نشهد هور الجماعات الإسلامية المتطرفة المسلحة من جديد – وهي جماعات لا هم لها سوى التدمير والإرهاب وإبادة أمتنا. وتعمل تلك الجماعات في جنوب سورية على إنشاء بنية تحتية عسكرية في مناطق تبعد كيلومترات قليلة عن التجمعات السكانية الإسرائيلية.

وتشمل هذه البنية التحتية قاذفات صواريخ ومتفجرات ومنشآت تحت الأرض، وكلها مصممة لتهديد حياة المدنيين الأبرياء.

ولا يمكن لإسرائيل أن تسمح بحدوث ذلك، ولن تسمح به. إن موقفنا واضح وثابت. وهذه هي سياستنا. سنقوم بكل ما هو ضروري مهما استغرق الأمر لمنع تكرار ما حدث في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

فَصُوَر 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 محفورة في أذهان شعبنا. وننعلم ما يحدث عندما يُسمح لشبكة إرهابية بتعزيز صفوفها، وعندما تُتَجاهل التحذيرات وتُتَجاوز الخطوط الحمراء دون عواقب. لقد رأينا العلامات والخلايا الإرهابية المنظمة وأنظمة الأسلحة الأجنبية الصنع وتوحيد القوات المعادية في جنوب سورية.

وقد تصرفنا، وسنواصل التصرف بناء على ذلك. وما يوجه أعمالنا ليس طموحات التوسع، بل الضرورة البحتة والأمن والوقاية.

وقد حددت هذه الأولويات الواضحة العمليات الإسرائيلية الأخيرة في سورية. ومن الأمثلة على ذلك مهمة برية قامت بها مؤخراً قوات خاصة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي في وسط سورية. وهناك، فككت قواتنا مصنعاً للصواريخ تحت الأرض شيدته إيران. وكان مصنع الموت هذا قد بدأ بالفعل في إنتاج قذائف دقيقة التوجيه، استخدم حزب الله العديد منها لاحقاً في هجمات على الأراضي الإسرائيلية. ولم يعد هذا المصنع يعمل الآن.

وفي الأسابيع التي تلت ذلك، صادرت القوات الإسرائيلية أو دمرت أكثر من 300 3 من الأسلحة والأصول العسكرية التي كانت تعود لحزب الله، من بينها مكونات صواريخ بعيدة المدى وطائرات مسيرة وصواريخ موجهة مضادة للدبابات وأدوات للتسلل عبر الحدود. وقد صُنِّعَت هذه الأسلحة لغرض واضح: شن الهجمات على المدنيين الإسرائيليين وعلى الاستقرار الإقليمي.

لأكن واضحاً: إن إسرائيل لا تسعى إلى تحقيق مكاسب إقليمية في سورية. وعملياتنا دقيقة وتستهدف حصرياً تحييد التهديدات. وحيثما وجد التهديد، سنواجهه دون تردد.

ويجب أن نذكّر مجلس الأمن بأن المدنيين الإسرائيليين ليسوا وحدهم الذين يعانون من تتعزيز الجماعات الجهادية لصفوفها بشكل متزايد. فالطائفة الدرزية في جنوب سورية، التي تربطها بإسرائيل علاقات تاريخية وعائلية مشتركة، تتعرض لخطر متزايد ناجم عن انتشار الجماعات الجهادية في مناطقهم التقليدية. ويهدد هؤلاء المتطرفون نسيج المجتمعات المتنوعة. إننا ملتزمون تجاه طوائفنا الدرزية في إسرائيل وملتزمون ببذل كل ما في وسعنا لمنع إلحاق الأذى بإخواننا الدروز في سورية، وسنتخذ الخطوات المطلوبة للحفاظ على سلامتهم.

وتواصل إسرائيل التنسيق مع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في إطار القرار 350 (1974). ونحن نحترم تفويض البعثة، وندعم دورها في تحقيق الاستقرار على طول خطوط فض الاشتباك. ولكن لنكن صريحين – لا يمكن لجهود حفظ السلام وحدها أن توقف انتشار الأسلحة المتطورة. ولا يمكنها اعتراض أجزاء الصواريخ الإيرانية أو تفكيك أنفاق الإرهابيين. ولا يمكنها منع إنشاء مواقع إطلاق موضوعة داخل

الأراضي المدنية. إننا ملتزمون بتفادي التضارب، وملتزمون بالحوار، ولكننا ملتزمون أيضا بحماية شعبنا، ويجب أن يكون لذلك الأولوية عندما تتعرض الأرواح للخطر .

ولا تزال الحكومة السورية في مرحلة انتقالية، ولا تزال سلطتها في معظم أنحاء البلد مجزأة في الواقع. وهناك تنازع على السيطرة. والقوات الأمنية في غاية الإنهاك، وفي ظل غياب حكم متماسك، فإن الجهات الأكثر تطرفاً وعنفاً هي التي تستغل ذلك الواقع. ومن بين التطورات الأكثر إثارة للقلق عودة نشاط حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني في جنوب سورية. وفي الأشهر الأخيرة، أعاد نشطاء حماس إنشاء مراكز قيادة ومخابئ أسلحة في مناطق مثل بيت جن ومخيم درعا للاجئين، مستغلين مرة أخرى مخيمات اللاجئين بالقرب من دمشق كغطاء للحشد العسكري. وهذه الأعمال تعرض المواطنين الإسرائيليين للخطر المباشر ويجب معالجتها على وجه السرعة.

وبالإضافة إلى حماس، تواصل حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين العمل بدعم إيراني، وتحتفظ بعشرات مراكز القيادة في سورية. وهذه المجموعات ليست مستقلة. وإنما هي وكلاء لإيران، ويتم تدريبها وتجهيزها وتمويلها بأهداف واضحة: مهاجمة إسرائيل وزعزعة استقرار المنطقة. إن انتقال المئات من إرهابيي حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية مؤخراً من لبنان إلى سورية يؤكد ذلك التهديد. إن الإرهابيين يزدهرون في حالات عدم الاستقرار. وهذا ليس أمرا نظريا. وإنما هو نمط شهده المجلس وناقشه مرات عديدة في هذه القاعة من قبل. يجب أن يعترف المجلس بهذا الواقع. إن جنوب سورية معرض لأن يصبح قاعدة أمامية للجماعات المتطرفة ما لم يتعامل المجتمع الدولي، بما في ذلك هذه الهيئة، مع الوضع بما يتطلبه الأمر من السرعة والجدية والوضوح.

إن موقف إسرائيل موقف ثابت وقائم على المبادئ. وسنعمل على منع توطيد الجماعات الإرهابية على طول حدودنا. وسنحافظ على منطقة عازلة منزوعة السلاح للحفاظ على سلامة المدنيين. وسندعم التعاون الإنساني مع الطوائف المهددة وخاصة الدروز. وسنعمل بشكل بنّاء مع الآليات الدولية. وبشكل أساسي، سنستمر في تفكيك وتعطيل قدرات أعدائنا وحرمانهم من القدرة على الاستعداد للحرب القادمة. وهذا ليس تصعيداً؛ وإنما هو حماية. هذا ما كانت ستفعله كل دولة مسؤولة في موقفنا وما كانت ستطالب به أي حكومة هنا لو كانت نفس التهديدات موجهة إلى مواطنيها.

إننا نحث المجلس على اتخاذ موقف يرتكز على الواقعية وليس على الشعارات السياسية الرنانة. لن تنتهي التحديات في سورية. وإذا تُركت دون معالجة، فإنها ستنمو ولن تبقى محصورة في خط واحد من الحدود. ويجب على المجتمع الدولي أن يفهم ما هو على المحك ليس فقط بالنسبة لإسرائيل، ولكن بالنسبة لجميع أولئك الذين يرغبون في رؤية هذه المنطقة خالية من قبضة الإرهاب. يجب أن نتذكر جميعا أن النهج الانتقائي الذي يتبعه المجلس، الذي يدقق في إسرائيل بينما يغض الطرف عن الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي تغذي الإرهاب والفوضى في سورية، لن يخدم قضية السلام والاستقرار. إن الالتزام الحقيقي بالاستقرار في سورية يتطلب الاعتراف بمختلف أشكال التهديدات التي تواجه المنطقة ومعالجتها. وستواصل إسرائيل الدفاع عن شعبها بحزم وثبات ووفقا للقانون الدولي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة غوفين (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام المساعد الخياري ووكيل الأمين العام لاكروا على إحاطتيهما الشاملتين.

نلتقي اليوم في لحظة حرجة تمر بها سورية. وستؤثر قرارات المجتمع الدولي على ما إذا كانت سورية ستمضي نحو السلام والاستقرار أو ستسقط مرة أخرى في دوامة النزاع والتشرذم. وعلى الرغم من التحديات الهائلة، حققت الإدارة السورية الجديدة تقدماً ملحوظاً. ويجسد مؤتمر الحوار الوطني والإعلان الدستوري وتشكيل حكومة تكنوقراط التزاما ببناء توافق وطني شامل للجميع. وتشير هذه الخطوات إلى رغبة الإدارة الأمريكية في قيادة عملية انتقال سياسي بقيادة سورية وملكية سورية، بما يتماشى مع تطلعات شعبها. ونلاحظ أيضا حسن الاستجابة للشواغل الإقليمية والدولية. إن عمل الجهات السورية مع مختلف البلدان وحوارها البنّاء الذي أقامته مع هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب المبعوث الخاص، هي أمور جديرة بالثناء.

ونرحب بالنهج الاستباقي الذي تتبعه سورية في ملف الأسلحة الكيميائية. كما أن التزامها الراسخ بالتدمير الكامل للمخزونات المتبقية أمر جدير بالثناء. وقد سمحت السلطات السورية بالوصول الكامل إلى المواقع ذات الصلة وتعاونت تعاوناً كاملاً مع الفريق التقني التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتشير هذه الخطوات مجتمعة إلى الاستعداد لفتح فصل جديد قائم على المشاركة البناءة مع المجتمع الدولي. كما أوضحت السلطات السورية أنها لا تضمر أي نوايا عدائية تجاه جيرانها.

وعلى الرغم من هذه الإشارات الإيجابية، تواصل إسرائيل عدوانها غير المبرر على سورية. إن الضربات الجوية المتكررة والتوغلات البرية دون مبرر تنتهك سيادة سورية وتهدد الاستقرار الإقليمي. ولذلك فإننا نكرر ما أعرب عنه المبعوث الخاص من إدانة ما حدث. ويجب أن يتصرف المجلس على وجه السرعة لمنع المزيد من التصعيد. إن الأعمال العسكرية الإسرائيلية لا تقوّض الأمن الداخلي السوري فحسب، بل تقوّض الاستقرار الإقليمي أيضا. كما أنها تضعف قدرة سورية على محاربة داعش، مما يضر بشكل مباشر بجهودنا الجماعية لمكافحة الإرهاب. وتؤدي الضربات التي يتم شنها على مواقع تخزين المواد الكيميائية المشتبه بها إلى إيجاد مخاطر جسيمة وإلى إعاقة المساءلة. ويجب احترام سيادة سورية وسلامة أراضيها ووحدتها احتراماً كاملاً. وندعو المجتمع الدولي، وخاصة المجلس، إلى وضع حد للعدوان الإسرائيلي وضمان التنفيذ الكامل لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974.

ويظل القضاء على التنظيمات الإرهابية في سورية، بما في ذلك تنظيم داعش وحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب وما يسمى بقوات سوريا الديمقراطية، أمرا ضروريا لتحقيق السلام الدائم والوحدة. إننا نعطي الأولوية للتعاون مع بلدان المنطقة للتصدي للتهديدات الأمنية المشتركة. والاجتماع الذي عُقد الشهر الماضي بين تركيا والأردن والعراق ولبنان وسورية هو مثال قوي على الملكية الإقليمية والعزم الجماعي. ونتابع عن كثب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الإدارة السورية وما يسمى بقوات سوريا الديمقراطية. يجب تفكيك الهياكل الإرهابية. ويجب على جميع العناصر المسلحة تسليم أسلحتها إلى الدولة

السورية. ويجب إخراج جميع الكيانات الإرهابية من الأراضي السورية. ويجب نقل المسؤوليات الأمنية فيما يتعلق بمراكز الاحتجاز والمخيمات في الشمال الشرقي إلى الإدارة السورية على وجه السرعة. إن تركيا على استعداد للتعاون مع سورية في هذه المهمة الحيوية.

إن الفشل في سورية ليس خيارا مطروحا. ونجاح عملية الانتقال السياسي أمر حتمي، ليس فقط بالنسبة لسورية، ولكن أيضا بالنسبة للاستقرار الإقليمي. ويجب علينا دعم الحكومة السورية في تعزيز المكاسب التي تحققت مؤخراً. ومع ذلك، لا يزال التمويل الإنساني لسورية غير كافٍ. إننا ندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى تعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وإعادة إعمار سورية. ويجب رفع العوائق أمام التدفق النقدي والاستثمار. ويجب رفع جميع العقوبات دون قيد أو شرط لتمكين سورية من تحقيق التكامل والسماح لشعبها بإعادة بناء حياته. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية جماعية لمساعدة الشعب السوري على التعافي بكرامة. لقد حان الوقت لإظهار التضامن الحقيقي.

رفعت الجلسة الساعة 11/50.